# صوت المجلس

نشرة دورية يصدرها مكتب اعلام المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي

e.mail : encdc .ex @gmail.com

العدد/ الثالث / ديسمبر 2023م


الإفتتاحية

## نظرتنا لوحدة العمل المقاوم

مسيرة أي عمل سياسي سواء كانت من منصة حزب ايدلوجي او تنظيم شعبي وجماهيري لا بد لها من الرسو على قواعد تؤصّل لحركتها وفعلها الموجه نحو هدفها الرئيسي لتحقيق تطلعات جماهير المؤسسة الحزبية والتنظيم ، وهذه القواعد في عمومها هي التي تمثل بوصلة الحزب او التنظيم وترسم له في حدها الادنى معالم الطريق المختار نحو الهدف الرئيسي .

والقواعد تتأسس وفق دراسات عقلانية وعلمية وموضوعية على اسس وثوابت تتوافق عليها النخبة المؤسسة ويشرّعها المجموع العام في مؤسساته القانونية المعتبرة ، وذلك ما يمكن تسميته بالفلسفة النظرية للمشروع موضوع العمل او النضال ، ولذلك لا يمكن استيعاب برنامج أي عمل سياسي بدون ان نضع له المشروع النظري الذي ينطلق منه ويهدف الى تحقيقه على ضوء تلك النظرية .

ولو تساءلنا : هل يمكن للعمل السياسي ان ينجح ويتقدم بلا منظور فلسفي يحدد له معالم الطريق لضبط مساراته ؟ ببساطه يمكن لعمل كهذا

## موضوعات العدد


1. الإفتتاحية ..ص1-3
2. قضايا محورية واجبة المناقشة.ص3-5
3. اجتماع هام للمجلس الوطني في السويد ص6
4. رئيس المكتب التنفيذي يتلقى تقريراً من اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثالث للمجلس ص 7
5. ثلاثة وخمسون عاماً على مجزرة عونا ص 6-10
6. الأطماع الإثيوبية في ارتريا ص11-13
7. اضاءات حول ميثاق المجلس الوطني ص 14-15
8. في وداع المناضل الفنان أيوب هيلي ص16

## تتمة الإفتتاحية

ان يحتل موقع او مقعد بين صفوف الأحزاب او التنظيمات ولكن من المؤكد انه سيكون ضحية الآجتهادات العشوائية او ربما ينساق في مرة الى تيار معين ثم يقفز مرة أخرى ليركب موجة انفعال آخرى ..وهكذا .

نحن في المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي لدينا رؤية نظرية وضعت على ضوء تجربتنا الوطنية العريضة والعريقة في العمل الوطني ، وعلى ضوئها توافقنا على ميثاق سياسي ونظام أساسي يشكلان في الواقع فلسفتنا ورؤيتنا للعمل الوطني ، وطبيعي فإن العمل تحت خيمة ومظلة هذا المجلس تتطلب ان يكون لدينا استيعاب موضوعي لواقع وجودنا في جسم هذه الجبهة السياسية العريضة، والامر يستدعي بالطبع ان نقرأ بواقعية ما يمثله وجودنا ضمن هذه المظلة الجامعة انطلاقاً من الثوابت التالية ، وهي حاسمة بالطبع لتفسير ضرورة نضالنا تحت هذه المظلة :

1. القاعدة الأساسية التي بنينا عليها فلسفتنا لتنسيق عملنا عبر مظلة جامعة هي كوننا نمثل تنظيمات متعددة ، ولذلك توافقنا على ان تكون قراراتنا خاضعة للعملية الديمقراطية ورسمنا خطوط عريضة وواضحة لصيغ اتخاذ القرار وفق المواد التي رسمناها في النظام الأساسي ، وحددنا كيف يتم الوصول الى القرار الملزم لجميع من انضوى تحت تلك المظلة .
2. ومن النقطة أعلاه فإنه من الممكن ان تتفق المظلة باجماع الآغلبية فيها على اتخاذ قرار قد لا يروق للتنظيم س أو ج ، وعندها فإن الخيار الضروري والديمقراطي ل س او ج هو العمل بما توافقت عليه الآغلبية وهذا هو ما يحقق مصلحة الأغلبية رغم ان قلة من التنظيمات قد لا ترى لها مصلحة في هذا القرار .
3. بما ان الإقرار بتعددية تنظيمات المجلس تعني ان المظلة الجامعة ( المجلس ) يمثل مصالح الجميع فإن الوجود الشخصي للتنظيم داخل المظلة ، هو وجود رقابي على ضمان انضباط المظلة للسير على ما تم التوافق عليه في الميثاق ، وان سير المظلة وفق ضوابط الميثاق والنظام الأساسي يلزم أي من تنظيماتها الخضوع والعمل وفق ما تمثله مصلحة الجميع .

ولعل قائل هنا يقول : ان القرار المركزي للمظلة قد يتقاطع في جانب منه مع الموقف السياسي للتنظيم س أو ج ، وهنا على التنظيم استيعاب ان القرار هو من حق المظلة التي تمثل اكثر من تنظيم ،واما الموقف السياسي للتنظيم س او ج يعبر عنه في منصته التنظيمية وليس بالضرورة ان تنساق المظلة الجامعه الى موقفه التنظيمي ، ومن ضرورات العمل الديمقراطي في هكذا موقف هو ان لا يتحول التنظيم المعين الى حجر عثرة لتعطيل قرارت المظلة الجامعة ، والا فإننا سندخل في خانق وعي ديمقراطي مشوه يؤدي الى خضوع الأكثرية لرأي الأقلية وهذا يعني ان هرم الوعي الديمقراطي مقلوب وان مجرى قرارارت الهيئة الجامعة سيصاب بالعطب والجمود .

واستناداً على النقاط أعلاه فإنه يلزم الجميع المنضوي في أي مظلة وحدوية جامعة لأكثر من اطار تنظيمي سواء كانت المجلس الوطني او غيره

**تتمة الإفتتاحية**

من التحالفات والتنسيقيات السياسية ان سير العملية النضالية بسلاسة هو ضمان وتأكيد الإنصياع لمواد النظام الأساسي طالما انها تمثل خيار الأغلبية ، ومن غير المنطقي لأي تنظيم عضو في المظلة ان يغادرها لمجرد انها اتخذت قرار لا ينسجم مع موقفه السياسي الخاص ، وهذه هي ضريبة الوجود في الأطر الجبهوية الجامعة للتنظيمات والأحزاب السياسية .

## قضايا محورية واجبة المناقشة

تعج الساحة السياسية الارترية اليوم بكمية هائلة من التنظيمات والمنظمات السياسية والمدنية والجامعة بين اثنين أو أكثر من المهام السياسية والمدنية والعسكرية، ولكن هذا التعدد الكمي لا يستتبع بالضرورة تعدداً أو تبايناً في الفكر والطرح السياسي، وهذا الخلل التوازني والبون الشاسع بين الكم التنظيمي والنوع السياسي يتطلب من الجميع التضافر لردم الهوة الواسعة بين تلك الأوعية السياسية المتعددة والبرنامج الواحد والواضح والمحدد الماثل أمامها، ألا وهو مهمة إسقاط النظام الدكتاتوري الذي هو القاسم المشترك بين معاناة الجميع، من سياسيين، عسكريين، مدنيين، طوائف وقوميات، وبما أنه لا أحد يختلف معنا حول هذه القضية المسلم بها فإن ما يليها ويتعلق بها من تفاصيل وذيول، مثل الكيفية والوسائل والآليات المتعلقة بعملية إسقاط النظام وما يتبعها من قضايا المستقبل والمرحلة الانتقالية، لا يشكل في رأينا عقبة أمام الاتفاق علي برنامج للحد الأدنى إذا خلصت النوايا. عليه نورد أدناه من قضايا الساعة الملحة ما نراه جديراً بالمناقشة والاتفاق حوله في كل المنابر الخاصة والعام (1) الأسباب الداعية للتجديد والتغيير السياسي:-

إن معارضة نظام قابض علي السلطة بعد مرحلة كفاح تحرري ومتكئ علي أمجاد الاستقلال ومسيطر علي الأرض والشعب لأكثر من ثلاثين عاما ، نظام قابض بالحديد والنار أجهض كل محاولات التصحيح والتغيير من الداخل، منذ حركة الأسلحة الثقيلة 1993م والتي أرغمت أفورقي عنوةً علي الحضور الي استديو اسمرا، ثم تداعيات مذكرة الثلاثة عشر في 2000م من كوادر أصيلة في تنظيم الشعبية، ثم مجموعة الخمس عشر ( G 15 ) التي ضمت قيادات تاريخية ووزراء منهم وزير الحكم المحلي/ محمود شريفو ووزير الخارجية/ هيلي دروع، ووزير الدفاع/ مسفن حقوس

ووزير الثروة السمكية/ بطرس سلمون الذي سبق أن تقلد رئاسة المكتب العسكري خلفاً للشهيد/ ابراهيم عافة، وعلي يده تم تحرير كامل التراب الارتري، وبقية القيادات التي كانت عناصر أساسية في مفاصل نظام الشعبية وأنصارهم الذين أُودِعُـوا غياهب السجون حتى اللحظة ومن تبقى فرَّ بجلده، وتلتهم محاولات عدة كان مصيرها مصير مثيلاتها. وكانت حركة فورتو التي عرفت بحركة الشهيد سعيد علي حجاي وما صاحبها من اعتقالات وقمع على اعلى مستوى القيادة السياسية للدولة والحبل على الجرار.

إن معارضة نظام قضى علي كل هذه المجهودات الإصلاحية وما زال يترصد كل أشكال مقاومته، معارضة نظام كهذا، تستدعي الوقفة الجادة مع الذات ، خاصةً في ظل معارضة خارجية لم يتجاوز دورها توحيد الخطاب وإعداد مواثيق تجتهد في تنفيذها أو الاختلاف عليها في كل سانحة تعقد تحت اسم مؤتمر جبهة أو تحالف أو ملتقى يضم الجميع دون وجود أي تأثير أو تأثُـــر من الحراك في الداخل أو أي محاولة عملية لاستنهاض الشعب الارتري صاحب المصلحة الحقيقية في إسقاط النظام وصاحب القرار النهائي في تقرير مصيره، في ظل هذا الوضع يأتي تبرير من يتحصنون وراء قمم قيادية شماء أو تنظيمات ضخمة بنيت علي خيالهم متعللين بمبررات أهمها:-

تنظيمات المعارضة زادت عن ثلاث وثلاثين تنظيماً وتأسيس عمل أو تنظيم جديد زيادة عدد ليس إلا، بل قد يؤدي الي إضعاف الموجود من التنظيمات. إن الكيانات السياسية القائمة برصيدها التاريخي والنضالي لم تقدر علي تحريك الشعب حتى الآن، وبالتالي فإن أي عمل جديد في هذه الأوضاع المعقدة يعتبر مغامرة مضمونة الخسارة. أما نحن الذين نحلم بالتغيير والتجديد فلابد لنا أولاً أن ندحض هذه المبررات الانهزامية بالحجة والمنطق ونلخص الرد علي المبرر الأول وما دامت الكيانات القائمة تقر بالتعددية والقبول بالآخر عاملةً علي التحول الديمقراطي الذي ينشده الشعب الارتري من حق الفرد أن يختار من القائم في الخارطة السياسية للتنظيمات أو يؤسس حديثاً يعبر عن خياره الذي لم يعثر عليه في الموجود علي الساحة. وقوف غالبية شعبنا علي الحياد بالرغم من إدراكه لخطورة المرحلة، يؤكد أن المعروض لا يلبي رغباته وينتظر الجديد. غالبية المتوفر من إرث مرحلة الكفاح التحرري لا يلبي طموحات جيل الدولة الذي ينظر الي الماضي كتاريخ لابد من معرفته لإدراك مهام الحاضر والتطلع الي المستقبل. المتغيرات الدولية والاقليمية المتسارعة وما تعنيه مواجهة نظام قمعي لا يستوجب الولاء الأعمى لتنظيمات أو قيادات بعينها، بل المشاركة في صناعة القرار وصناعة التغيير وليس الانتظار في صف الصعود التدَرُّجي البطيئ الي مقاعد السلطة وتقديم فروض الولاء والطاعة لملاك التنظيم الأساسيين بشرعية الأقدمية، وليس بشرعية أو شرط الكفاءة.

أما الفرضية الثانية نرى ان التحديث ليس مهمة من ينتمي حديثاً أو من يرتبط بعقدٍ قديم مع مؤسسات تقليدية، بل تعتبر المواكبة امتحاناً عصيباً للقيادات التي تقف علي أهرام أشلاء لم تجدِّدْ شيئاً في روحها أو هيكلها منذ الاستقلال، وما قدمته لم يصل بعد الي وجدان الشعب. وان السياسة عبارة عن لعبة كرة وبالتالي فإن فرقاً أدمنت الهزيمة وتعد العدة لعدم النجاح لا يمكن أن يراهن عليها المشجع (الشعب، المجتمع). ومن ناحية ثانية العملية السياسية حراك دائم ومتجدد علي حسب ما تقتضيه المرحلة وليس المهم فيها القشور كالاسم والرمز، فيمكن أن تغير دولة اسمها بموافقة سكانها أو برلمانها للتعبير عن أفضل مكوناتها وكذلك رمزها أو علمها، لذا العبرة ليس بالتمترس خلف اسم أو

رمز ولكن بالمواكبة اليومية للحراك السياسي وإيجاد صيغ أفضل للتعامل مع المتغيرات وفق ما تقتضيه المرحلة التاريخية الحالية. وبالتالي ان أي عمل تنظيمي جديد يستفيد من التجارب السابقة ويعيد صياغة المفاهيم ويمارس التجديد في ذاته ويقرأ الأحداث بنظرة اليوم مستشرفاً المستقبل هو الأجدر بالبقاء والتقدُّم.

( 2) كيفية التغيير وآلياته ووسائله:-

نعني بالكيفية منهج التغيير، أي ما الذي ننوي تغييره، الأشخاص؟ الحزب الحاكم؟ الجيش؟ أم النظام الحاكم برمته شكلاً ومضموناً؟! بالتأكيد لا خلاف حول أن يكون منهج التغيير شاملاً وبالتالي ناسخاً لنظام الحكم الدكتاتوري القائم من جذوره وملغياً لكل ما ترتب علي وجوده في الحكم من مظالم ومساوئ بقوانين وإجراءات جذرية وليس جزئية أو فرعية تتعامل بالتجزئة مع قضايا تركة النظام السياسية، الاجتماعية والاقتصادية الثقيلة والكلية الآثار. أما الآليات والوسائل فمتنوعة ومتعددة، وعلي رأسها الوسائل الدبلوماسية، اي عزل ومحاصرة النظام دبلوماسياً بإقناع المحيط والعالم بالضرر الذي يلحقه بشعبه محلياً وبالاقليم والعالم خارجياً، وفوق هذا وذاك إقناع العالم والمنطقة بأن قوى التغيير هى البديل الأفضل والأمثل، علماً أن للوسائل الدبلوماسية دورها المؤثر والحاسم علي بقية الوسائل، سلمية كانت أو عسكرية، فتمتعنا بدبلوماسية قوية يعني حصولنا علي دعم أدبي وإعلامي وغيرهما لنضالنا السلمي أو العسكري بالخارج والداخل وتغطية إعلامية لعملنا الشعبي بالداخل ولهذا علينا توحيد طرحنا الدبلوماسي لكي تصب ثمراته في كل الطرق التي تؤدي الي ( روما ) الشعب الارتري عسكرية كانت او مدنية، داخلية كانت أو خارجية.

( 3 ) العلاقات الأزلية والمصالح المشتركة بين ارتريا واثيوبيا:-

ارتباط ارتريا بدول جوارها مبدأ أزلي وقدر لا فكاك منه، فالشعب الارتري مهما تسامى علي نزعاته الذاتية في تكوين هوية وثقافة وطنية خاصة به تميزه عن الآخرين، تنازعه نفسه وتشده شداً الي المشترك بينه وبين دول الجوار. بالإضافة الي ذلك كانت بين ارتريا واثيوبيا علاقة احتلال صنعتها الي جانب المؤامرات الخارجية عوامل محلية تتمثل اساساً في وجود قطاع من الشعب الارتري يرتبط باثيوبيا قدراً ومصيراً وثقافة بصورة أقوى وأوثق من الارتباط ببقية قطاعات الشعب الارتري، والماضي الاستعماري مهما اتسم بالبغض والعسف وتبادل الكراهية بين الحاكم والمحكوم لابد أن يترك أثراً إيجابياً ما علي العلاقة بين البلدين الم ستعمر (بكسر الميم) والمستعمر (بفتح الميم)، ولهذه الخصوصية يرتبط الشعبان الارتري والاثيوبي بعلاقة خاصة ومتميزة جداً تستحق الرعاية حاضراً ومستقبلاً. ولا يجب أن ننسى أن الوعي الموضوعي والمتقدم بخصوصية العلاقة بين المستعمر والمستعمر قد أدى الي نشوء علاقات سياسية واقتصادية فريدة وتفضيلية بين المستعمرين السابقين والدول المستقلة الحالية كما هو الحال في منظومتي الكمونويلث (بريطانيا) والفرانكوفون (فرنسا). ونحن في ارتريا وكل دول القرن الافريقي ما أحوجنا الي إقناع اثيوبيا باستغلال مزاياها الجيوبوليتيكية الفريدة في خلق الاستقرار والتعاون التنموي بالمنطقة وأن تكون صمام أمان المنطقة وليس بركان توترها واضطرابها كما هو حال نظام أفورقي.

## اجتماع هام للمجلس الوطني الارتري للتغيير الديمقراطي في ستوكهولم – السويد

يسر المجلس الوطني الارتري للتغيير الديمقراطي دعوتكم المشاركة في الاجتماع الذي سيعقد في مقر المجلس الوطني في ستوكهولم، وذلك يوم السبت الموافق 16 ديسمبر ،2023 وذلك لتنويريكم بأوضاع المجلس الوطني الارتري والمعارضة الوطنية، للتوصل إلى مقاربات مشتركة للارتقاء بالعمل الوطني المعارض، فضلاً عن تناول آخر التطورات على الساحتين الوطنية والإقليمية. وسوف يترأس الإجتماع رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي السبت 16/12/2023 من ا لساعة الثا نية وحتى الساعة الخامسة مسا ء

المكان : مكتب المجلس الوطني الإرتري Sorögatan 21 Kista مرحباً بكم !!

مكتب الشؤون الجماهيرية

## اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثالث تصل الى خواتيم مرحلة اعداد الأوراق الرسمية للمؤتمر

# مصادر اللجنة التحضيرية تفيد بالوصول الى خواتيم عملية التحضير

أفادت مصادر اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثالث للمجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي أن اعمالها قد شارفت على الخواتيم ، حيث استكملت اعداد المسودات والأوراق الرسمية المتمثلة في انجاز مسودة الميثاق السياسي والنظام الأساسي كركنين أساسيين في أوراق المؤتمر بالإضافة لإكمال اعداد ورقة خارطة الطريق التي تناولت أهم خطوط العمل السياسي خلال المرحلة المقبلة وتضمنت قراءة وافية للوضع السياسي داخلياً وخارجياً ، كما أنجزت اللجنة التحضرية عبر مكاتبها المتخصصة في وضع تصورها للمرحلة الإنتقالية التي تعقب إزاحة النظام الدكتاتوري من البلاد .

وأوضحت اللجنة التحضرية ان تلك الأوراق تم طرحها في سمنارات مفتوحة للقوى السياسية في مختلف المناطق والاقاليم الجغرافية حيث اتيحت فرصاً واسعة لطرح الأوراق وفتح باب الحوار والتساؤلات حولها ، يذكر ان قيادة المجلس الوطني التنفيذية ممثلة في المناضل الدكتور نقاش عثمان شاركت في تلك الحوارات وأكدت على ضرورة اطلاع الجماهير المقاومة على هذه الأوراق وان تستصحب ملاحظاتها وقراءاتها لفقرات الأوراق المطروحة في مرحلة الإعداد الختامية . هذا وكانت القيادة المركزية للمجلس قد اطلعت على الأوراق المعدة واجازتها . وقالت مصادر اللجنة التحضيرية ان الصياغات النهائية لأوراق المؤتمر جاهزة وستوضع امام المؤتمرين لمناقشتها واعتمادها كأوراق عمل تنفيذية للمرحلة ما بعد المؤتمر الثالث .

وأفاد مصدر اللجنة التحضيرية بأن المكتب المختص بالشئون التنظيمية وتحديد نسب المشاركة في المؤتمر من عضوية كافة الأطر الإرترية السياسية والمدنية قد رفع قوائمه التي تضمنت نسب المشاركة لمن يحق لهم حضور المؤتمر ، الى ذلك سيتم عرض الصياغات النهائية المستصحبة لكل نتائج الحوارات التي جرت في السمنارات العامة على سكرتارية القيادة المركزية للمجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي .

# ثلاثة وخمسون عامًا على مجزرة عونا

**هذا المقال سبق نشره في إعلام جبهة الإنقاذ الوطني الإرترية التي تعتبر الأول من ديسمبر ذكرى شهداء إرتريا**

يصادف الفاتح من ديسمبر ذكرى مذبحة قرية (عونا) التي اقترفها الاستعمار الإثيوبي ضد مواطنين إرتريين عزّل في عام 1970. وتعتبر مجزة "عونا" أكبر المجازر المروعة التي أُزهقت فيها مئات الأرواح بين شيخ وامرأة وطفل لتضاف بذلك إلى عشرات المذابح التي ارتكبها الاستعمار الإثيوبي البغيض في كل بقعة من بقاع إرتريا الحبيبة. وكان العدو الإثيوبي يهدف من وراء هذه المجزرة إلى نشر الفزع والرعب و إبادة الشعب الارتري، بقصد إيقاف مد الثورة وتجفيف منابعها الرئيسية.

لم يدر في خلد المستعمر بأن دماء الشهداء في هذه المذابح كانت دافعة لمزيد من التضحيات في طريق الحرية واسترداد الحقوق، وأنها عملت على شحذ الهمم لمواصلة العهد والتمسك بالعزة والكرامة. نحن اليوم إذ نتذكر شهدائنا في تلك المذابح ونتذكر جميع الأهالي والزوجات والأبناء الذين فقدوا عائلهم، والأطفال الذين ذاقوا اليُتم مبكرًا، نسأل لهم الرحمة والمغفرة، ونؤكد على أن يوم المساءلة آت لا محاله، فجرائم الاستعمار وحتى الأنظمة الديكتاتورية في حق الشعوب لا تسقط بالتقادم.

## معلومات عن مذبحة عونا

كانت مذبحة عونا انتقامًا لمقتل الجنرال "تشومي أرقتو" قائد القوات الإثيوبية في إرتريا في كمين نصبه له جيش التحرير الإرتري البطل في 1970/11/21، في الطريق بين

أسمرا وكرن، على بعد 30 كيلومتر من كرن. وكان الجنرال "أرقتو" قد توعد و أقسم حين دخوله إلى إرتريا بأنه سوف يقضي ويمحو الثورة والثوار الإرتريين. وكما أن إمبراطور إثيوبيا كان قد علق كل آماله على هذا الجنرال، بعد فشل كل من سبقوه في المهمة. إلا أن المسؤول الجديد الذي أوكلت اليه قيادة القوة العسكرية الثانية، لم يمض وقتٌ طويل على تحمل مسؤوليته حتى قضى عليه الثوار الذين كان ينوي القضاء عليهم. وهنا خُدش كبرياء الامبراطور هيلي سلاسي، حين تناقلت وكالات الأنباء العالمية نبأ مقتل الجنرال على أيدي الثوار الإرتريين، بعد أن ظلت إثيوبيا تقسم باليمين على عدم وجودهم حتى ذلك الحين، ليتأكد للشعب الإثيوبي وللعالم على أن هناك فعلًا ثوار في إرتريا.

وبموت أحد أكبر الجنرالات دون أن يخطو خطوة واحدة نحو تحقيق هدفه، تكون قد تبددت أحلام إمبراطور

إثيوبيا المقبور. ومن هنا كان لابد على هيلي سلاسي ومسؤولي جيشه الثأر والانتقام. ولكن كيف سيتم ذلك، حيث لا أثر للثوار؟ إذن يجب أن يدفع الثمن هذا الشعب الذي يتحركون وسطه، كما يتحرك السمك في الماء. وحتى يعرف هذا الشعب والعالم أجمع مدى مقدرة جيش الامبراطور وقسوته على الانتقام بدأوا عملياتهم البشعة.

وقد وقع الخيار الأول على (عونا) لأسباب أهمها:

أولا: لقربها من مدينة كرن، التي تعتبر الداعم الأساسي للثوار منذ بداية الكفاح المسلح، بالإضافة إلى أن الجنرال قُتل في منطقة قريبة من كرن.

ثانياً: لكون (عونا) أكبر بلدة آهلة بالسكان بعد مدينة كرن، إثر تنفيذ قرار السلطات الإثيوبية بتجميع سكان القرى المحيطة بكرن فيها. وجمع المواطنين في المناطق التي تقع بالقرب من الطرق الرئيسية التي تعسكر فيها قوات العدو، كان واحدًا من المخططات الاستراتيجية للعدو الإثيوبي لمحاربة الثورة. والهدف هو عزل الثورة من الدعم الشعبي ولتسهل عليهم مراقبة العناصر النشطة عن كثب. ويذكر بأن قوات المستعمر كانت تبيت نية تنفيذ القتل الجماعي على سكان مدينة كرن أثناء أدائهم صلاة العيد في المسجد. ولكن وبذريعة إطفاء النيران التي كانت تشتعل بالصدفة في أحد المنازل بحي (حلة سودان)، أمر الإمام القاضي/محمد إدريس المصلين أن يذهبوا إلى هناك دون إتمام ما اجتمعوا لأجله. ولما فشلت خطتهم في كرن تحركوا في الغد الي منطقة (بِسكديرا) التي تبعد حوالي 25 كيلومتر منها، لتنفيذ خطتهم. ففي صبيحة الإثنين الموافق 1970/11/30 دخلت قوات من الجيش الإثيوبي إلى تلك القرية. وأمر قائد تلك القوات سكان القرية بأن يدخلوا إلى المسجد لينقذوا أنفسهم، بادعاء أن الطائرات ستقوم بالتحليق في أجواء القرية. ولما اكتظ المسجد بسكان القرية، أمطروهم برشاشات البرينات عبر النوافذ والأبواب حيث تجندلت جثث المواطنين الأبرياء فوق بعضها البعض.. وسالت دماءهم أنهارًا حمرًا.. وتلطخت جدران المسجد بالدماء. وكان عدد ضحايا هذه المذبحة يزيد علي 150 مواطناً. إلا أن هذا العدد لم يطفئ ظمأ أولئك المتعطشين للدماء. وما مذبحة (بِسكديرا) إلا مجرد تمرين بسيط بالنسبة لما سيلحق بأهل قرية (عونا) في صبيحة الغد.

في الأول من ديسمبر 1970م، أحاطت قوات العدو الإثيوبي بقرية (عونا) من كل جانب. وفي الساعة التاسعة صباحاً دخلت القرية. وعلي الفور أطلقت نيران رشاشاتها الخفيفة والثقيلة التي كانت على متن العربات على كل من بالقرية بشرًا كان أو حيوانًا.. حطم جنود العدو الأبواب بأعقاب البرينات، وبقروا بطون النساء والأطفال الذين يختبؤون خلف جدران منازلهم بالسونكي دون تمييز. واختتموا مذبحتهم بإشعال النيران في كل منازل القرية حيث غطى اللهيبُ والدخان عنان السماء. وأُحرقت منازل القرية عن بكرة أبيها ولم يبق فيها منزل واحد.

في هذه المذبحة البشعة استشهد ما يربو على ألف مواطن. ولم يستطع النظام الإثيوبي أن يخفي عن أعين العالم هذه العملية البربرية. وكتبت صحف العالم كثيراً عن مذبحة (عونا)، وأدانها أصحاب الضمائر الحية في العالم.

ولبشاعتها دونت في سجلات تاريخ المذابح الاستعمارية. وفي الزيارة التي قام بها الامبراطور الإثيوبي إلى الفاتيكان في أعقاب تلك المذبحة، أعرب بابا الفاتيكان بولس السادس خلال لقائهما عن حزنه العميق مما حدث وأدان تلك العملية البربرية. كما صبت كل قطاعات شعبنا . بصرف النظر عن اختلاف آرائها وأماكن تواجدها، عندما علمت بنبأ المذبحة، جام غضبها على المستعمر الإثيوبي. حتى أن بعض الطلاب الذين كانوا يدرسون في جامعة أديس أبابا قاموا بحلق رؤوسهم تعبيرًا عن حزنهم على شهداء (عونا). كما قام أعضاء جبهة التحرير الارترية في السويد باقتحام سفارة العدو الإثيوبي وإحراق محتوياتها.

لهذا كانت مذبحة (عونا) واحدة من أبشع المذابح التاريخية التي ارتكبها المستعمرون، ليس على مستوي أفريقيا وحدها، بل على مستوي العالم. وكانت (عونا) هي التي كشفت القناع عن بربرية المستعمر الإثيوبي، وفتحت أعين العالم أمام جرائم إثيوبيا التي ارتكبتها في إرتريا، وعونا كانت المذبحة التي شهدت أكبر عدد من الشهداء وفي أقل زمن، مقارنة للمذابح الجماعية التي نفذها العدو الإثيوبى فى إرتريا.

# الأطماع الإثيوبية في إرتريا

تشكلت ارتريا ضمن حدودها السياسية إبان مرحلة الاستعمار الاروبي عام ١٨٨٩م برسوم من الملك الايطالي امبيرتو ولكن قبل هذه الفترة كانت جل الاراضي الارترية تتبع للدولة العثمانية مدة خمسمائة عام و يزيد ولم يكن أي ارتباط ثقافي بين ارتريا و اثيوبيا بأستثناء الشريط الحدودي بين التقراي وارتريا.و رغم الرغبة الأثيوبية المدعومة من الدوائر الغربية للاستحواذ على خيار الشعب الارتري،كان الموقف الارتري رافض دوما هذه العلاقة القصرية لذلك مع الدفاع عن الأرض و الممتلكات التي سبقت مرحلة الدولة أبدى الشعب الارتري هذه العلاقة الغير سوية و كافحها سلميا منذ مرحلة الأربعينات بقيام الرابطة الاسلامية ثم تحولت الى الكتلة الاستقلالية ثم حركة تحرير ارتريا وبعد استنفاده كل الوسائل السلمية فجر كفاح مسلح تحت راية جبهة التحرير اطلقها ابن ارتريا البار القائد البطل حامد إدريس عواتي في الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦١م معتمدين حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد وقد قدم التضحيات الجسام المتمثلة في مئات الالاف من ابنائه ومايفوق ذلك من المعاقين والمشردين واللاجئين ف دول الجوار ، و على الرغم من الاغراءات العديدة تارة وتكالب القوى عليه تارة اخرى توج تضحياته هذه باقامة دولته المستقلة بطرد اخر جندي اثيوبي في يوم ٢٤ مايو ١٩٩١م دمغها باستفتاء شعبي قال فيه لا للانضمام الى إثيوبيًا نعم ارتريا حرة مستقلة و بشهادة العالم و الدولة الحتلة أثيوبيا .اصبحت ارتريا عضوا اصيلا في المجتمع الدولي و بهذا أسدل الستار على حرب عرفت بأطول الحروب في افريقيا. احدث المحتل الاثيوبي دمارا شاملا للبنية التحتية لاقتصاد البلاد حيث نقل جل المصانع التي ورثها من الاستعمار الايطالي واحرق القري على رؤس ساكنيها وشرد من بقى منهم ، فكانت الابادات الجماعية وتدمير الثروة الحيوانية ، كل ذلك كان يلزم المجتمع الدولي ودولة الاحتلال بتعويض الشعب الارتري وتقديم الاعتذار منً الدولة الأثيوبية ، وهو الامر الذي لم يتحقق ولم تطالب به سلطة الامر الواقع المتمثلة في أسياس وحوكمته المؤقتة، بل تماهت حكومة الأمر الواقع في ارتريا مع الدولة الاثيوبية الجديدة التي كانت تربطها علاقات مع تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا الذي اصبحت قيادته هى من يمثل حكومة ارتريا الوليدة، لم تدم العلاقة التي وصفت وقتها بالاستراتيجية بين النظامين فسرعان ما انفجر صراع دموي من جديد كانت ضراوته أشد من حرب التحرير التي دامت ثلاثين عاما كاملة، وعلى الرغم من ان الصراع الجديد والذي عرف اعلاميا بحرب الحدود بين الدولتين او حرب (بادمى) كان بين عامي ١٩٩٨م و ٢٠٠٠م الا ان خسائره البشرية والمادية فاقت خسائر حرب التحرير. توقفت تلك الحرب بتوقيع ما عرف باتفاقية الجزائر وصدور حكم المحكمة الدولية في النزاع الحدودي والذي الزم الطرفين ولكن ظل تنفيذ الاتفاق يراوح مكانه الى ان اعلنت اثيوبيا قبولها بتنفيذ الاتفاق في العام 2018م بعد مجيئ رئيس الوزراء الاثيوبي الحالي الدكنور ابي احمد علي الامر الذي اعاد امل بلسلام بين البلدين ، كان الامر مفاجيئا للكثيرين من المهتمين بسرعة العلاقة بين الحكومة المركزية الأثيوبية و الحكومة الارترية دون وسيط ولا مراجعة ودون النظر لإتفاقية الجزائر لترسيم الحدود بين ارتريا و أثيوبيا بل تبادل الطرفان تصريحات منها تصريح رئيس حكومة

الامر الواقع في ارتريا أفورقي بأن من يعتقد ان الشعبين الارتري و الأثيوبي شعبيين عليه مراجعة حساباته بل التبشير بابي احمد كقائد مشروع سلام وقد شاهدنا تقلد الرئيسين ابي احمد و افورقي وشاح السلام في الامارات و الدخول في معركة مفتوحة مع التقراي التي أستمرت عامين ثم تباينت مواقف الحلف الجديد بعد توقيع إتفاقية بريتوريا بين التقراي و الحكومة الفدرالية في المركز. من السرد اعلاه يتضح لنا العلاقة الغير مستقرة بين الدولتين وفي حقيقة الامر علاقة من يحكم ارتريا اليوم منذ العام 1991م امر مفهوم بالضرورة خاصة اذا علمنا ان أسياس هو الحكومة والحكومة هى اسياس وبالتالي كل شيئ هنا محكوم برغباته وطموحاته الشخصية. اليوم وبعد انقضاء شهر العسل بين ابي احمد واسياس تلوح في الافق نذر حرب جديدة وبوسائل متعددة فالة حزب الازدهار الاعلامية والوسائل الرسمية الاثيوبية تنقل تصريحات لرئيس الوزراء عن رغبته في ايجاد منفذ بحري لاثيوبيا سلما وقبلها تابعنا إقدام اثيوبيا في إنشاء قوى بحرية ثم تناولت وسائل الاعلام الاثيوبية المستقلة وبعض مواقع الحزب الحاكم بان وزارة الخارجية الاثيوبية كلفت لجنة من الدبلوماسين والقانونين لصياغة الحجج القانونية بحاجة اثيوبيا لمنفذ بحري. هذا على صعيد الحكومة المركزية ومن جانب اخر خلاف التقراي و حكومة الآمر الواقع في ارتريا جعل مشاريع تقراي تقرنية تطل برأسها من جديد فتعالت اصوات تطعن فبمشروعية الثورة و الوطن الارتري من الاساس وقد تبدى ذلك بتصريحات بعض من يحسب على الجنسية الارترية و عقد مؤتمرات لقوى ارترية في اقليم التقراي أكدت فيه على أن مصير التقراي و التقرنية مشترك و لابد من التأسيس لمشروع دولة تقراي تقرنية وانهم لايعترفون بارتريا بل تلك الارض هى شمال تقراى ويقصدون ارتريا بطبيعة الحال ، وقد عجت ومازالت بعض وسائل التواصل الاجتماعي بتصريحات وخطابات مرئية ومسموعة تعكس الكراهية وتنادي بطرد وتهجير السكان الارتين من غير ناطقي التقرينية وهو امر غير مستغرب في ظل غياب الرؤية والتحشيد العنصري الذي دأبت تلك العناصر استخدامه ، وفي تحليل موضوعي لهذه الحالة المتردية في الفهم والتفكير يرجع بعض المحللين السياسين والمراقبين لاوضاع ارتريا السياسية والاجتماعية الامر الى ان الاجهزة الامنية لاسياس هى من اسس لذلك قبل ان ينقلب عليها الامر ودخولها في الحرب مع ابي احمد ضد حكومة اقليم التقراى التي كانت تقودها الجبهة الشعبية لتحرير تقراى ، العدو اللدود لأسياس حليفه السابق في مشروعه ابات حرب التحرير ، وكلنا تابع ظهور ما يسمى بتنظيم الاقازيان قبل عدة سنوات وما كان يطرحه من خطاب عنصري بغيض اجمعت العديد من المصادر ان من اسسته هى المخابرات الارترية القسم الخارجي وان من ادعى على انه رئيس ذلك التنظيم هو عضو نشط في خلايا حزب الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة المعروف لدي الارتري باختصار حروف اسمه بالتقرينيى (هقدف ) وبعد انتهاء مهمته عاد الى قواعده سالما وتخندق في الصف المؤيد لحزب اسياس مع ابي احمد، و قد لاحظنا ان العديد من من يطلقون عليهم بالنخب يفردون الصفحات في الفضاء الاسفيري مؤيدة ومنافحة عن المشروع المسخ الذي وأده الشعب الارتري في مهده في اربعينيات القرن الماضي وعلى انقاضه بنى مشروعه الوطني . من السرد اعلاه يتضح لنا رغبة الطرفين في النيل من السيادة الارترية وهذا بسبب دخول أسياس ومجموعته في الصراعات البينية في اثيوبيا وسكوتهم حتى بالرد الدبلوماسي وتقديم احتجاج سواء كان للحكومة الأثيوبية أو المجتمع الدولي . مع فقدان ارتريا مناعة الدفاع بسبب الاعتقالات في الداخل ومطاردة الشباب الى الخارج زد على ذلك عدم ابداء النظام آي رغبة في ما يحاك ضد الوطن واستمراره في الهروب الى الأمام ماذا ينتظر ارتريا في قادمات الأيام ؟ما نريد أن نقوله في هذه القضية إننا ندرك تمامًا أن السلام وتبادل المصالح بين دول المنطقة عمومًا و ارتريا وأثيوبيا خصوصًا هو الخيار ولكن يجب أن يدرك ساسة أثيوبيا ان الشعب الارتري عندما تمسك بخيار دولته كان يدرك قدرة اثيوبيا آنذاك و حلفائها و وحدتها الداخلية لمواجهة خيار الشعب الارتري ولكن كان أساس مقاومته يرتكز علي عدالة قضيته و لطالما نضالاته أفضت بانتزاع حقه باقتدار قادر اليوم ايضا ان يدافع عنها كما يجب، و ان رهان ساسة أثيوبيا بآن التلويح باعادة أثيوبيا ارتريا

من جديد كما تدعي كرت لا يوحد اثيوبيا التي تعيش أسوأ حالاتها من حروب وكوارث وتردي اقتصادي مريع لم يشهد له مثيل ، ولهذ امر يجب ان يحسبوا له الف حساب قبل الاقدام على اى خطوة ، فارتريا التي انجبت عواتى ورفاقه من الرعيل الاول وكل الشهداء الابرار الذين فدوا هذه الارض الطاهرة بدمائهم ، قادرة على انجاب عواتى اخر وان ما نشاهده اليوم من تردي وحالة الثبات الشتوى في اشارة الى ضعف مقارعة اسياس ونظامه ماهى الا حالة عارضة في التاريخ الارتري وسوف تعود ارتريا الى ابنائها ، والشواهد كثيرة فالشباب الارتري الذي عانى الامرين من اسياس وعصابته مما اطره الخروج من الوطن ها هو اليوم يخرج في مسيرات هادرة ضده في دول المهجر متحديا كلما يمكن ان يطاله من مساءلة قانونية ، وان الشعب الارتري الذي يقبع في مخيمات الذل والهوان في دول الجوار مازال متمسكا بوطنه ولم يختار وطنا بديلا لارتريا التي قدم لها فلذات اكباده . اليوم كالبارحة شعب تمسك بالمشروع الوطني الذي اسسه رغم كيد الامبراطور الهالك وحلفائه من الداخل والخارج وافشل مشروع ال(اندنت) اى مشروع الوحدة مع اثيوبيا مازال متقد الذاكرة محددا اعدائه التاريخين وعملاء الاستعمار. من هنا يمكننا القول ان تحكيم العقل و مراعاة مصالح البلدين وأن نجنب المنطقة مزيد من الانهيار والحروب والدمار هو الخيار الامثل لتعيش شعوبنا

## تنويه لجميع الأخوة والاخوات

**النشرة الشهرية صوت المجلس هي منبر حر لكل الأخوة والاخوات الناشطين في مختلف المنابر السياسية والاجتماعية والمناشط الأخرى ، لذا فنحن نفتح أبواب النشرة للجميع ونضع اسهاماتهم محل اهتمامنا الرئيسي ، كما ان صفحات النشرة هي منصة لتوجيه الآراء والتعبير عن تقييمهم لأداء مناشط المناضلين في مختلف الساحات .**

**لذا نهيب بالجميع ان يرفعوا الينا آرائهم عبر البريد المثبت في واجهة النشرة ونسعد باستقبال مقالاتكم ومساهماتكم .**

**صوت المجلس منصة لجميع المناضلين**

# إضاءات حول ميثاق المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي

## مبادئ عامة ، الفقرة الخامسة :

**{ الإقرار بكافة الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية في شأن حقوق الإنسان ومنها ، حرية الإعتقاد ، والعبادة ، والراي ، والتعبير، والنشر ، والتنظيم ، والتملك ، والنقل ،وغيرها من الحريات العامة والشخصية ، وتضمينها في الدستور }**

مثل المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي الخيار الأمثل لجميع قوى المقاومة الإرترية من احزاب وتنظيمات سياسية تضافرت معها مختلف الكيانات الوطنية من لاجئيين ومرأة وشباب واطر مدنية ناشطة في مختلف المجالات الاجتماعية والحقوقية ، حيث كان المؤتمر الوطني الجامع في اواسا في نوفمبر عام 2011م نقطة التحول الكبيرة والاساسية التي رسمت ميثاق توافقت عليه جميع قوى المعارضة ، وتوافق المؤتمرون تحت سقفه على ميثاق حوى مختلف جوانب المطالب الأساسية للقوى السياسية ، كما ان الكثير من بنود هذا الميثاق هي بمثابة نقاط دستورية مرشحة لتحتل موقعها في فقرات الدستور العام لدولة ارتريا ، والحال ان الدولة الإرترية بالمستوى غير القانوني الذي تسير عليه الآن جعلت المجتمع الإرتري مغيباً في فهم استحقاقاته ولا يرى نصوصاً قانونية ترتب وتنظم حياته ويومياته سوى القوانين الإرتجالية التي تسير وفقها مختلف المحاكم في البلاد ، ومعلوم ان أي قانون في أي دولة لا يستند الى تشريع محكم في الدستور العام سيكون حتماً ضرباً من ضروب الإجتهادات غير المسوغة وليس لها ضمانات ضابطة لأي طرف من الأطراف التي تستفيد او تتضرر من قرار ما في أي محكمة او مؤسسة .

والمعلوم ان دولة ارتريا تسير الان وفق نصوص سميت بالقانون وتم اقرارها في مكتب الرئيس اسياس افورقي وبعض مقربيه ممن يطيعون ما يلفظه الرئيس او يومئي اليه من مطالب ، وهذا القانون او قل اللوائح هي التي تسير المحاكم وغيرها من المؤسسات والاغلب ان هذه القوانين تضبط المحاكم الجنائية وعموم المحاكم التابعة للقضاء ولكنها غير مستقلة بحسب متابعاتنا من تدخلات قوانين الرئيس وهناك نصوص مترامية تغطي حاجة البلدية ومكاتبها وفي اغلبها تعليمات صادرة من جهات عليا .

الى ذلك يصبح من الضروري على القوى السياسية المقاومة لنهج النظام الدكتاتوري ان

تتوافق على نصوص هي في الواقع نصوص يجب ان تثبّت في دستور البلاد وتضمن الحقوق الدنيا للمواطن الإرتري وابرزها ما جاء في باب المبادي العامة في مقدمة ميثاق المجلس الوطني الفقرة الخامسة حيث نصت على :

**{ الإقرار بكافة الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية في شأن حقوق الإنسان ومنها ، حرية الإعتقاد ، والعبادة ، والراي ، والتعبير، والنشر ، والتنظيم ، والتملك ، والنقل ،وغيرها من الحريات العامة والشخصية ، وتضمينها في الدستور }** والمفارقة الكبرى ان هذه الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية وقانون حقوق الإنسان لا يتمتع المواطن والمواطنة الإرترية بأيٍ منها على الإطلاق ، وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة فنقول ان حرية التعبير والنشر والتنظيم والنقل او التحرك من والى أي منطقة في ارتريا ليس حقاً مكفولاً ، واما حرية التعبير والنشر والتنظيم فهي في القائمة السوداء وممنوع التفكير فيها بأمر من الحاكم المطلق ولنا نماذج ترزح في السجون منذ عشرات السنين لأنها عبرت عن رأيها وطالبت بالإصلاح .

وامر الحجر على حرية التعبير والتنظيم يحتل المرتبة الأولى في التقيد والحذر ، فالنظام ينشر عيونه وعسسه في الأحياء والمدن وكل المؤسسات لتراقب دبيب الكلمات المخنوقة التي تصدر من هذا او ذاك فليس هناك مؤسسة لا يزرع فيها النظام اجهزته المراقبة والأمنية لتقوم بخنق أي صوت في مهده ، وواقع الحال لا يحتاج الى أي اثبات .

وفي السياق كان رئيس النظام قد ادرك الى ان غياب الدستور الوطني سيجر عليه سحائب من الضغط الدولي واعتباره نظاماً مستبداً وغير شرعي ، وقد خشي من تعاطي مؤسسات الكثير من دول العالم مع صوت المقاومة الوطنية لذلك بادر في احدى خطاباته المكرورة الى الإعلان عن رغبته اوفلنقل قراره لسن دستور للبلاد ،ولكن وكعادته المستبدة وجد ان هذه الوثيقة القانونية ستكون وبالاً عليه وسترغمه على التقيد بكل بنودها خاصة ما يتعلق منها بنظام الحكم وهوية الدولة وما اشرنا اليه من حريات أساسية يكفلها القانون الدولي ، لذا سرعان ما عدل عن هذه الفكرة ودون ان يضطر الى الإعتذار او العودة لذكرها في خطاباته ولقاءاته اللاحقة .

# في وداع المناضل الكبير أيوب هيلى

ننعي الى شعبنا الارتري أحد المناضلين الاوفياء المناضل الجسور إيوب هيلي الذي حدثت وفاته بتاريخ 2023/12/7 في مدينة فرانكفورت الألمانية اثر حادث حركة اليم . المناضل الجسور إيوب هيلى التحق باكرا بالثورة الإرترية في صفوف جبهة التحرير الارترية وهوفي ريعان الشباب متأبطا سلاح الايمان بعدالة قضيته ومبادئي ثورته ، وفور التحاقه تم توجيهه في المكتب السياسي في قسم التعبئة فكان عضوا بارزا بالفرقة الوطنية الارترية مسخرا ملكاته الفنية لخدمة قضيته الوطنية، وقد لعب دورًا كبيرًا في تعبئة وتوعية الجماهير الإرترية في كل أنحاء إرتريا ومناطق تواجد الارترين في الخارج حيث كانت تجوب الفرقة الفنية ، وقد كانت اخر مشاركاته الخارجية في مهرجان قرطاج بجمهورية تونس الشقيقة في العام 1985م مع الفرقة الوطنية الارترية وكان حضوره متميزا . مثلت اناشيده الوطنية التي صدح بها تعبيرا حقيقيا لايمان المناضل المخلص لمبادئه والتي كان يختارها بعناية. وعلى الرغم من انها كانت باللغة التقرينية الا ان تفاعل كل قطاعات شعبنا معها والتي يحفظونها الى اليوم لكونها تجسد تطلعاتهم لعمقها الثوري وان ذاكرتنا الاترية ستحتفظ بها في سجلات تاريخ شعبنا إلى الأبد. تميز الفقيد المناضل إيوب هيلي بالقدرة الفائقة على العطاء والشجاعة والثبات على المبادئ الوطنية، ولم يكن يتردد في أداء دوره في النضال الجاري من أجل إنقاذ الشعب والوطن من الحكم الديكتاتوري الجائر وكان حضورا في كل مهرجانات ومناسبات قوى التغيير في الخارج .

إن المجلس الوطني الارتري للتغيير الديمقراطي وكل قوى التغيير في ارتريا ، يشعرون بحزن عميق لفقدان أحد الأبطال الوطنيين الذين افنوا زهرة شبابهم من أجل حرية واستقلال ارتريا ودورهم المميز في النضال الجاري من أجل التغيير الديمقراطي. ونحن اذا نعبر عن عميق حزننا لهذا الفقد الاليم نعاهد الراحل المقيم ايوب هيلى وكل الشهداء الابرار باننا على العهد باقون مجددين العزم لمواصلة النضال حتى تتحقق الأهداف التي ظل الفقيد الراحل إيوب هيلي وكافة شهدائنا الأبرار يناضلون في سبيلها. نتقدم بخالص العزاء وأصدق المواساة لأسرة الفنان الوطني الكبير إيوب هيلي ورفاقه في درب المبادئي وكل محبيه واصدقائه.

**مكتب الثقافة والإعلام**